

نهاية الدراية

[450] (حكم السماع في حالة قراءة الغير على الشيخ) وكيف كان، (وفي حكم القراءة عليه السماع حال قراءة الغير فيقول: (قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به) أو إحدى تلك العبارات)، أعني (حدثنا) أو (أخبرنا) و (نبأنا). (والخلاف في إطلاقها وتقيدها كما عرفت) بين مانع من الإطلاق مطلقاً، ومجوز له كذلك، ومفصل بين الأول، وهو في كلام المصنف (الذي) سمعت وبين الباقي، وإنك قد عرفت هناك اختلاف الكلمات في نقل الخلاف وعد الأقوال والالفاظ. تنبيه ذكرنا أن أصل الشيخ وكتابه إذا كان في حال القراءة بيد موثق به، أهل له، مراعاة لما يقرأ، فإن حفظ الشيخ ما يقرأ فهو كإمساكه أصله بيده، بل أولى. وإن لم يحفظ فقل: لا يصح السماع. والصحيح المختار والذي عليه العمل به أنه يصح. فإن كان بيد القارئ الموثوق بدينه ومعرفته فأولى بالتصحيح. ومتى كان الأصل بيد غير موثق به لم يصح السماع إن لم يحفظ الشيخ. ثم إنه إذا شرط على الشيخ قائلًا (أخبرك فلان)، أو نحوه والشيخ مصغ إليه، مفهوم له، غير منكر له، صح السماع وجازت الرواية. ولا يشترط نطق الشيخ على الصحيح بل قيل إن هذا مما قطع به جماهير أصحاب الفنون. فما عن جمع من اشتراط ذلك ليس بجيد. ويمكن أن يقال: إن ما عليه البعض من أنه ليس له أن يقول (حدثني) وله أن يعمل به، وأن يرويّه قائلًا: (قرئ عليه وهو يسمع) مما لا يخفى من حسن وجوده، فتأمل. ثم إن بعضهم قال الذي اختاره، وعهدت عليه أكثر مشايخي وائمة عصري، أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: (حدثني)، ومع غيره (حدثنا)، وما قرئ عليه (أخبرني)، وما قرئ بحضرته: (أخبرنا). فإن شك فالظاهر أن يقول: (حدثني) أو يقول (أخبرني)، لا (حدثنا) و (أخبرنا). هذا وأنت خير بما فيه. (*)